Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثالث، 2025

اشكالية العقد الاجتماعي في ليبيا الاسباب والحلول

نجاح محمد صالح عبد الكريم *
قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): najah.mohammed@omu.edu.ly

The Problematic of the Social Contract in Libya: Causes and Solutions

Najah Mohamed Saleh Abdel Karim*
Department of Philosophy, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda City, Libya.

Received: 18-05-2025; Accepted: 22-07-2025; Published: 21-08-2025

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل إشكالية تطبيق العقد الاجتماعي في ليبيا من خلال تحديد الأسباب التي أدت إلى إبرام عقد اجتماعي، كما يوضح الدور الذي يلعبه هذا العقد في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بالإضافة إلى معوقات تطبيقه، واقتراح حلول لتجاوز هذه المعوقات، وبناء مؤسسات قوية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية بناء الدولة، من خلال تحديد العلاقات بين الأفراد والمجتمع والدولة.

الكلمات الدالة: عقد اجتماعي، ليبيا، السياسة، الدولة، ديموقراطية،

Abstract

This research aims to analyze the problematic of applying the social contract in Libya by identifying the causes that led to the conclusion of a social contract. It also clarifies the role this contract plays in achieving political and security stability, in addition to the obstacles to its implementation. The study proposes solutions to overcome these obstacles, build strong institutions, and enhance community participation in the process of state-building, by defining the relationships between individuals, society, and the state.

Keywords: social contract, Libya, politics, state, democracy.

مقدمة:

يلعب العقد الاجتماعي دوراً محورياً في بناء الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات الحديثة من خلال هذا المفهوم تسعى الدول إلى اضفاء الشريعة على حكمها واكتساب ثقة مواطنيها، كما تسعى لتنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم وتحديد واجباتهم وحقوقهم، بهدف تحقيق الاستقرار والتماسك المجتمعي، واستمدت معظم الدول شرعيته في الحكم لتنظيم مجتمعاتها من القواعد القيمية التي تمركز عليها، واتخذت من فلسفته في التنظيم وسيلة لضبط أمنها واستقرارها النسبي، فالعقد

الاجتماعي جاء كنتاج لمحاولات متعددة قائم بها المجتمع الغربي بهدف فهم السلطة السياسية ووضع اسس جديدة للحكم، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، خاصة بعد ظهور فلاسفة أمثال (توماس هوبز)، و(جان جاك روسو) نادوا بالعقد الاجتماعي كفكرة سياسية لتنظيم العلاقة بين الأفراد والمجتمع ، العقد الاجتماعي من المفاهيم الاساسية في بناء الدولة الحديثة والمجتمعات المستقرة.

مشكلة الدراسة:

واجهت ليبيا بعد أحداث عام 2011 تحديات كبيرة في تحقيق مفهوم العقد الاجتماعي، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، وعلى هذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل:

ما هي الاشكالية التي توجه تطبيق العقد الاجتماعي في ليبيا؟

ويتفرع من هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

1- ما هي أهم المعوقات التي واجهت تطبيق العقد الاجتماعي في ليبيا؟

2- ما هي آثار وتداعيات هذه المعوقات على الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا؟ وما هي الحلول المقترحة لحلها؟

فرضية الدراسة:

واجهت ليبيا العديد من التحديات والإشكاليات السياسية والأمنية والاجتماعية حالت دون تطبيق العقد الاجتماعي وأثرت على الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه حيث تتيح فرصة لدراسة أسباب غياب العقد الاجتماعي وتحديد مدى تأثيره على الأستقرار السياسي والأمني.

هدف الدراسة:

تحليل مدى تطبيق مبادئ العقد الاجتماعي في ليبيا ومدى تأثيره على بناء الدولة ومؤسستها.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة من خلال تناوله بالوصف إلى نتائج وتعميمات.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم العقد الاجتماعي.

المبحث الثاني: دوافع ظهور نظرية العقد الاجتماعي.

المبحث الثالث: العقد الاجتماعي والحياة السياسية.

المبحث الرابع: أهمية العقد الاجتماعي.

المبحث الخامس: معوقات العقد الاجتماعي في ليبيا.

المبحث السادس: العقد الاجتماعي في ليبيا الحلول المقترحة.

خاتمة تتضمن اهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولا: مفهوم العقد الاجتماعي

عبارة عن فكرة تؤمن بأن الدولة مؤسسة إنسانية إرادية أتت نتيجة لاتفاق بين الأفراد، أي بين الشعب من ناحية وبين الهيئة الحاكمة من ناحية أخرى[1] هذا الاتفاق جاء على صورة عقد اجتماعي يهدف إلى تخلي الناس عن حالة الفوضى، وذلك بتكوينهم مجتمع منظم، ففكرة العقد الاجتماعي تؤمن بأن الدولة ليست مؤسسة أزلية، وان الإنسان قبل وجودها كان يعيش حالة فوضى بدون وجود قوانين مدنية منظمة[2] فنظرية العقد الاجتماعي قديمة قدم الفلسفة نفسها، لكن هذه النظرية بلغت ذروتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر أي في عصر التنوير الذي أثرت أفكاره بشكل كبير على تطور نظرية العقد الاجتماعي فقد نادى مفكرو التنوير إلى إنشاء مجتمعات تقوم على العقلانية أي على العقل والمنطق بدل الخرافات والتقاليد وإلى نظام مدني يعتمد على القانون الطبيعي، وتأكيد على صفوف الأفراد وحرياتهم الأساسية أي أكدت على أهمية العقلانية والعلم والفردية والحرية، دفعت إلى التفكير في طبيعة الحكم والشرعية، مما أدى إلى ظهور نظريات جديدة حول العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كرد فعل على الأنظمة الملكية المطلقة والاستبداد الذي كان سائد في أوروبا، وكبديل للنظريات التي ترى أن سلطة الحاكم أي السلطة السياسية مستمدة من الإله أو من نظرية الحق الطبيعي تلك النظريات التقليدية التي تبرر الحكم المطلق، فقد أثرت أفكار عصر التنوير بشكل كبير على تطور نظرية العقد الاجتماعي، فكانت الأساس لطرح فكرة شرعية الحكومة مستمدة من موافقة الشعب وتأسيس مفاهيم حديثه في القانون والسياسة وقدمت إطاراً نظرياً بمثابة أداة فكرية لتبرير فكرة الدولة القائمة على رضا المحكومين، حيث ساهمت في تغيير المفاهيم السائدة حول العلاقة بين الفرد والسلطة وركزت على الحرية وحقوق الإنسان، وحق الأفراد في المشاركة في الحكم والفصل بين السلطات فساهمت في تغيير المفاهيم السائدة حول العلاقة بين الفرد والسلطة، وأثرت على الفكر السياسي الغربي وساهمت في تشكيل المجتمعات الحديثة بتطوير النظم السياسية والقانونية فيها على أسس عقلانية وحقوقية.

ثانياً: دوافع ظهور نظرية العقد الاجتماعي:

1- شعور الناس بالإضطهاد وعدم الاستقرار، الانسان بطبيعته يحتاج إلى الآمان والاستقرار هذا الاحتياج هو أحد الدوافع الرئيسية لتشكيل المجتمعات والدول، ففي حالة الطبيعة -قبل وجود دولة- يشعر الأفراد بالاضطهاد والخوف بسبب القوة الغاشمة للآخرين، حيث لا يوجد دولة ولا قانون يوفر لهم الحماية، وانعدام الأمن وعدم الاستقرار يدفع الأفراد للتغلب على هذه المشاكل، والبحث عن وسيلة للخروج من هذا الوضع فيتفق الأفراد جميع على التخلي عن بعض حرياتهم الفردية، وتقديمها لسلطة مركزية –الدولة- من أجل العيش في مجتمع منظم يوفر له الحماية والاستقرار من خلال القوانين والأنظمة، هذا الاتفاق الذي يتم بين الأفراد لتشكيل مجتمع منظم وحكومة هو ما يطلق عليه العقد الاجتماعي الذي يعد وسيلة للعيش في مجتمع أكثر سلماً ورفاهية.

ولقد أشار الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز (1588 – 1679) Thomas Hobbes بأن الحاجة الفردية والمصلحة الذاتية، هي التي تدفع صاحبها وتحفزه على الأتفاق مع الآخرين للانتقال إلى المجتمع المدني المنظم[3] ففي حالة الطبيعية يكون الكل في حالة حرب مع الكل فأصبح العقد الاجتماعي ضرورة ملحة لإقامة سلطة قوية تحمي الأفراد من بعضهم البعض،

---

[1] مصطفى خشيم، موسوعة علم السياسة، دار الجماهيرية, 1425, ص227

[2] عبد الوهاب الكيالي، كامل زهير، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 1974, ص384

[3] عبد الفتاح غنيمة، نحو فلسفة السياسة، مصر, 1988 ص 195.

وتوفر الأمن والحماية والنظام، فالأفراد يدخلون العقد الاجتماعي طوعاً لحماية أنفسهم من الفوضى وحفاظاً على حياتهم وممتلكاتهم والعيش في أمن وسلام.

فقد أشار الفيلسوف الفرنسي (بوسيه Bossuet 1627_ 1704) أن من دوافع نشأة العقد الاجتماعي هو الحد من الشهوات التي تفشت في حالة الطبيعة[4] يمكنه الحصول على ما يريد ولكنه يتدارك بعقله خطر الصراع وتساوي القوى والموت المحدق من كل مكان والفوضى مما يضطر إلى الدخول في عقد كمنظم سياسي تحكمه سلطة تعمل على تنظيم ما تنازل عنه الأفراد من حقوق، هذا التنازل طواعية رغبة في ان يعيشوا في مجتمع منظم يسوده قانون عقلاني يخضع له الجميع هو افضل سبيل لتنمية الشخصية الانسانية ورعاية مواهبها وقدرتها، فالحالة الطبيعية التي تحدث عنه هوبز لا يمكن ان تكون إلى الابد فحب البقاء والمصلحة هي التي تدفع الأفراد نحو السلام، فالفرد لكي يحافظ على ذاته اضطر للدخول في عقد مع غيره من الأفراد يتم الانتقال من حالة الفوضى إلى حالة الاستقرار[5]

ويري جون لوك John Lock 1632-1704 أن حالة الطبيعة الأولى - قبل وجود الدولة والحاكم- تتميز بعدم الاستقرار السياسي لعدم وجود شخص يحمي ويدافع عن الحقوق، لذلك كان ينقصها التنظيم الذي يكفل قيام الحكام، ووضع القواعد اللازمة لتقدير الجزاء ضد المعتدين وتصور أن العقد القائم بين الشعب والحاكم، يتنازل فيه الشعب عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام كحق تنفيذ قانون الطبيعة، إلا إن الغاية من هذا التعاقد هو تنظيم وحماية وحفظ كل ما يملكه الفرد من حقوق طبيعية تتعلق بحياته وحريته وملكيته ضد الأخطار الداخلية والخارجية[6] فنقطة الضعف الرئيسية عند -جون لوك- في حالة الطبيعة هي الافتقار إلى عنصر السيادة المنفذ والمنظم بين الناس ومن دوافع نشأة العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو أن الناس قد توصلوا إلى حد تغلبت فيه العقبات التي تحول دون استمرار في حالة الطبيعة ممكنة، وأن الحالة البدائية للإنسان لا يمكن استمرارها طويلاً، لأن باستمرارها يمكن للجنس البشري أن يقضى عليه، فلا بد من أتحاد الناس لحماية حق الحياة وحماية الحريات والممتلكات، هذه هي الإشكالية الأساسية التي يوفر العقد الاجتماعي حل لها.

ومن هنا فهدف والدفع من المعاهدة الاجتماعية هو المحافظة على المتعاقدين، ومن يريد المحافظة على حياته على حساب الآخرين يجب أيضاً أن يبذلها في سبيلهم عندما يتطلب الأمر[7] ويتضح أن الباعث الاجتماعي هو أساس تكوين العقد الاجتماعي هذه المشاركة هي التي توجد الوحدة بين جميع الأفراد. وتأتي الدولة إلى الوجود نتيجة التعاقد بين الأفراد والحاكم للخروج من حالة الفوضى وعواقب نتائجها، ويمثل حق الحياة جوهر العقد الاجتماعي، حيث أن الهدف الأساسي من إقامة المجتمع هو حماية حياة الأفراد والحفاظ عليها من خلال تنظيم المجتمع وتحديد علاقة أفراده مع الدولة وتوفير إطار عمل يحمي الأفراد ويسمح لهم بالعيش بكرامة.

---

[4] جان جاك شوفاليه, تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا, بيروت، المؤسسة الجامعية 1985, ص380

[5] المرجع السابق ص381

[6] علي عبد المعطي، السياسة واصولها وتطورها في الفكر الغربي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1996, ص261

[7] لوك- هيوم- روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم احمد، القاهرة، دار القومية للنشر، ص 216

ثالثاً: العقد الاجتماعي والحياة السياسية:

إن الأوضاع الاجتماعية هي المرآة العاكسة لأسس الحياة السليمة لأنه لا يستطيع أحد أن يحدد طبيعة المجتمع إلا إذا تفهم نظمه السياسية أي أنه طبيعة الشعب من طبيعة نظم الحكم الذي ارتضاه، بعيداً عن القوة والجبروت، في حين لو قام مجتمع على أساس من القوة فإن القوة لا يمكن أن تكون مصدر للحق، وإذا حدث أن انبثق الحق من القوة، فهو منعدم في عين اللحظة التي ينبثق فيها، تنافر بين الحق والقوة.

والناس في حالة الطبيعة الأولى يستقل كل منهم بذاته، فنهضة المجتمع وتطوره أمر مرهون بإنكار الذات والعمل بروح الفريق[8] ولما كان المجتمع خليط من الرغبات والميول وتعدد الاهتمامات، بحيث يجمعهم إطار واحد تتولى عليهم واجبات وإلتزامات لم يألفوها من قبل، وحتى تتوافق هذه الواجبات والالتزامات مع الحق الطبيعي لكل فرد في ان يعيش حراً فالمشكلة الرئيسية في المجتمع السياسي هي مشكلة المواءمة بين الرغبات الفردية من جانب والتطلعات الاجتماعية من جانب آخر، لأن هناك ارتباط بين السلطة الحاكمة وبين حرية الفرد، فالفرد في صورته الفردية ينشد الأنانية ويعمل على إحيائها، بينما قدرة المجتمع تحت مظلة التعاقد تنهض بالفرد من الفردية إلى الحياة الاجتماعية المتعاونة، بحيث يحس الفرد بأن حقوقه مصونه وحريته مكفوله[9] ولكي ينهض المجتمع ويتقدم يقوم على العقد الذي يستبدل بالغريزة العدالة وبالفردية الجماعية ويشكل الإطار الأخلاقي، ويرسم الأهداف المثالية التي ينبغي للناس التشبث بها بغية التقدم والتطور، فالفرد بدون علاقات اجتماعية لا يكون له كيان، هذا الكيان لابد له من منظم، لأن ترك الفرد لشأنه قد ينتهي به إلى التورط في خطر أو ضرر.

رابعاً: أهمية العقد الاجتماعي:

1- حماية الحقوق الفردية والحفاظ على النظام والأمن. لقد كان للعقد الاجتماعي أهمية كبرى، حيث وصف (جون لوك) حالة الطبيعة بأنها حياة قلق ولابد من إقامة العدل بين الناس ومقاومة المعتدين على حقوق الغير، فاجتمع الناس لحماية الحرية وتنظيمها، فنظم الناس بعضهم إلى بعض من أجل اقامة حكومة لها المسؤولية المباشرة في إقامة العدل بين الناس ومحاربة الاستغلال، فاختار الناس الحاكم ليتحمل عنهم مسؤوليتهم في مقابل أن للحاكم حق الطاعة عليهم، كما أن للشعب حق المطالبة بتنحيته عن الحكم في حالة عدم القدرة على تنفيذ ما اتفق عليه لتحقيق الرخاء ونبذ الشر[10]

2- تحديد دور الدولة وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ترجع ضرورة العقد الاجتماعي في أنه أصل تكوين الدولة، التي تقوم على الاتفاق والرضا بين الشعب والحاكم القائم على أمور شعبه، كما إن الحاكم يلتزم بحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية بموجب سلطة يمنحها الشعب إياها، ويلتزم الطرفان في تحقيق الاستقرار في الدولة[11] إن نظرية العقد الاجتماعي تعتبر تأسيس نظري لفكرة الدولة، كما أنها تدعم ضرورة تواجد ما يضمن الحقوق والواجبات بين الحاكم والمحكومين بغية تنظيم المجتمع وتطور العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، يضمن لهم العيش بسلام وفق قوانين متفق عليها، ولا يمكن للشخص أن يخرق هذه القوانين، فقد حاولت نظرية العقد الاجتماعي إلقاء الضوء على حقوق الإنسان وعلاقته بالدولة، بوصفه الكائن العاقل القادر على الدخول في علاقات مع

---

[8] محمد فتحي الشنيطي, من الفلسفة الحديثة والمعاصرة, القاهرة, مكتبة القاهرة الحديثة, 1968, ص42, 43

[9] بطرس غالي, محمود خيري عيسى, المدخل في علم السياسي, ط9, القاهرة, مكتبة الانجلو 1990 ص 83- 84

[10] محمد علي ابو الريان, تاريخ الفكر الفلسفي, الفلسفة الحديثة, ط1, الاسكندرية, دار الكتب الجامعية, 1969, ص136.

[11] ضياء الدين الريس, النظريات السياسية الاسلامية, القاهرة, دار التراث 1960, ص78

غيره من الأفراد كما حاولت التوفيق الإرادة العامة للجماعات والإرادات الفردية، وإزالة التناقض بين ميولات الانسان الفردية وواجباته الاجتماعية فهذه النظرية تمثل ثمرة تفكير عقلاني ورغبة في السلام والتعاون على مواجهة الأخطار في حالة الطبيعة، وانتقل الإنسان إلى الحالة المجتمعية المدنية.

3- أساس الديمقراطية يمثل العقد الاجتماعي أساس الديمقراطية الحديثة، لأنها قائمة على المشاركة السياسية كحق من حقوق الأساسية للأفراد والتي يجب أن تحترمها وتوفرها الدولة.

فالعقد الاجتماعي يوفر الإطار النظري لفهم أسس الديمقراطية من احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية، وسيادة القانون وكذلك المشاركة في الحياة السياسية، وتداول السلطة، والتعددية في الآراء والافكار، الديمقراطية توفر الآليات اللازمة لتحقيق أهداف العقد الاجتماعي مما يضمن عدم إساءة استخدام السلطة ووضع حدود لها مما يمنع الاستبداد ويحمي الحريات الفردية، فالعقد الاجتماعي يمثل الأساس الفكري للتداول السلمي للسلطة، فإن كانت السلطة السياسية مشروعة بناء على موافقة الأفراد فإن التداول السلمي للسلطة هو أحد مظاهر هذه الشرعية يضمن انتقال السلطة بشكل سلمي ومنظم، ويحافظ على أستقرار المجتمع.

4- أساس القانون، القانون هو الأساس الذي يقوم عليه العقد، فهو يعبر عن إرادة الأفراد ووسيلة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتظهر نظرية العقد الاجتماعي في الدساتير الحديثة التي تؤكد على حقوق الأفراد وتضع حدود لسلطة الدولة وتحدد العلاقة بين السلطات المختلفة في الدولة مما يمنع الاستبداد والاستغلال.

خامساً: معوقات العقد الاجتماعي في ليبيا:

تواجه ليبيا تحديات سياسية معقدة في سياق العقد الاجتماعي تعيق بناء عقد اجتماعي متين ومستدام يساهم في تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية، ومن أبرز التحديات التي تعيق بناء عقد اجتماعي في ليبيا:

1- الانقسامات السياسية: الانقسام في ليبيا أصبح السمة العامة للمشهد السياسي، أدى هذا الانقسام إلى اطالة أمد الأزمة السياسية، حيث اشتدت الانقسامات وتعددت الفصائل والتيارات السياسية المتنافسة على السلطة، مما أدى إلى صراعات على النفوذ وأضعف قدرة الدولة على التماسك، حيث تتنازع الأجسام المختلفة على الشرعية وتعرقل العمل المشترك مما يعيق التوافق على رؤية مشتركة للمستقبل، والتوافق هو أساس العقد الاجتماعي حيث يتطلب وجود اتفاق بين الأفراد لتشكيل مجتمع وحكومة، والعقد الاجتماعي لا يمكن أن يقوم إلا على التوافق والاتفاق المتبادل.

2- الانقسامات الاجتماعية: أن الانقسامات الاجتماعية وخاصة الجهوية تزيد من تعقيد المشهد السياسي وبناء مجتمع متماسك، ويؤدي إلى تداعيات خطيرة على استقرار الدولة حيث يزيد من حدة الانقسامات داخل المجتمع، مما يخلق شعور بالانفصال والعداء ويفوض مبادئ الوحدة الوطنية.

3- صعوبة التوافق على دستور جديد، والدستور هو أساس النظام السياسي للدولة، وأحد أعمدة النظام السياسي، وترك ليبيا بلا دستور دائم يحدد أسس العلاقة بين الدولة والمجتمع يطيل أمد المرحلة الانتقالية وتأجيل بناء عقد اجتماعي متين ودائم، مما يترك فراغاً قانونياً وسياسياً وإلى تغول السلطة وعدم ضمان حقوق الأفراد، فالدستور نقطة انطلاق لبناء

مؤسسات قوية، ولايزال مصير الدستور في ليبيا مجهول ولا سبيل لتجاوز الأزمة السياسية وتحقيق الاستقرار إلا بوجوده.

4- المليشيات المسلحة: وجود جماعات مسلحة ذات النفوذ القوي في مناطق من البلاد يقوض سلطة الدولة ويفرض أجندات خاصة، وتعدد هذه المجموعات وتنوع أجندتها يجعل من الصعب تحقيق توافق حول رؤية وطنية موحدة مما يفوض أي محاولة لبناء عقد اجتماعي، مما يعيق قدرة الدولة على فرض سيادة القانون وتطبيق بنود العقد الاجتماعي في ظل ضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية وضعف الرقابة على أداء الحكومة، مما ترك فراغاً أمنياً تستغله الجماعات المسلحة، وفتح الباب أمام الفساد، وقلل من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

5- التدخلات الخارجية: من أهم معوقات بناء عقد اجتماعي ودولة موحدة ومجتمع متماسك وخاصة أن التدخلات مدفوعة بمصالح اقتصادية وسياسية وليس بدافع الانسانية المحض بالإضافة إلى تعدد الاطراف الخارجية التي تسعى للتأثير في المشهد السياسي في ليبيا وتقديم الدعم للأطراف المتصارعة زاد من تعقيد الازمة وأطالت عمر الصراع، فدعم بعض الأطراف الخارجية لجهات متنازعة في ليبيا فاقم الانقسام ومنع التوصل إلى حلول سلمية وعزز عدم الاتفاق ووصول إلى عقد اجتماعي، وخاصة إن هذا الدعم أخذ أشكال متعددة بما في ذلك الدعم العسكري والاقتصادي والإعلامي، وتستفيد بعض هذه القوه المحلية من هذه التدخلات والدعم لتعزيز نفوذها في الساحة الليبية. وبشكل عام يمكن القول بأن التدخل الخارجي كان له تأثير سلبي كبير على تأسيس عقد اجتماعي في ليبيا حيث ادى إلى تفاقم الصراعات والانقسام وتقويض المؤسسات الوطنية وعرقلة عملية بناء دولة.

سادساً: العقد الاجتماعي في ليبيا الحلول المقترحة:

1- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بدرجة أولى في ليبيا، فهو ضرورة ملحة لتنفيذ أي خطط التنمية والازدهار، حيث يؤدي غياب الاستقرار إلى تزايد المخاطر الأمنية، حيث يشكل الاستقرار السياسي أساسا للأمن، عندما يشعر المواطنون بالأمن فإنهم يميلون إلى دعم النظام القائم، مما يعزز الرضا العام ويساهم بدوره في تحقيق الاستقرار السياسي، وتقل احتمالات الصراعات الداخلية والعنف، فالاستقرار السياسي والأمني وجهان لعملة واحدة، فعندما يكون هناك استقرار أمني يؤدي بدوره إلى تشجيع على التنمية ويجعل الدولة أكثر جاذبية للتعاون الدولي في مختلف المجالات، مما يعزز بدوره الاستقرار السياسي، وإن الاخلاق تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار، وتجعل المجتمع أكثر تماسكاً وأقل عرضة للعنف والصراع، فإن كانت السياسة تعنى بتدبير شؤون العامة لما يعتقد أنه فيه خير ومنفعة لها، فإن الاخلاق هي مجموعة القيم والمثل الموجهة للسلوك البشري نحو ما يعتقد أنه خير لها، لأن الاستقرار الأمني لا يمكن ان ينمو في مناخات التطرف والعنف والغلو، وغياب العدالة، مما يجعل إرساء عقد اجتماعي على أسس ديمقراطية الخيار الأكثر إلحاحاً لبناء مجتمع معافى وإرساء قواعد سلوك سياسي تنظمه القيم الاخلاقية والإنسانية في مواجهة أخلاق العنف، والعقد الاجتماعي بتأكيده على الحقوق الطبيعية يعتبر المناخ الأمثل لبناء علاقة صحيحة بين السياسة والأخلاق، فالأخلاق ضروري لنجاح العقد فبدون أخلاق قد لا يلتزم الأفراد بالعقد، كما أن الغاية في العقد غاية أخلاقية تتمثل في بناء مجتمع عادل ومنظم وأن الديمقراطية هي أفضل وسيلة لتحقيق ذلك.

2- يعزز مفهوم العقد الاجتماعي بناء ثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، ويشجع على المشاركة السياسية من خلال توفير اطار الشرعية الحكم يحدد الحقوق والواجبات لكل من المواطنين والحكومة مما يعزز شعور الأفراد بأنهم جزء من العملية السياسية.

3- تفعيل دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحديد العلاقة بين الفرد والدولة، وتحديد مسؤوليات كل منها تجاه الآخر، وتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وحاجات المجتمع ككل، أي التوازن بين الحقوق والمسؤوليات، فالإدارة العامة التي نادى بها (جان جاك روسو) والتي هي القوة الدافعة وراء تحقيق المصلحة الوطنية، فالإدارة العامة في نظرية العقد الاجتماعي تعبر عن الأحساس للجماعة واساسها تحقيق المنفعة، وإن لم تنصهر الإرادة الفردية _ الانا _ في بوتقة _ النحن _ في الإرادة العامة استحال قيام المجتمع.
ولتحقيق المصلحة الوطنية، يجب أن تتجاوز الإرادات الفردية الأنانية والمصالح الخاصة وتنصهر في إرادة عامة تعبر عن المصلحة المشتركة، لكي لا تتفكك الوحدة الوطنية ويفقد المجتمع تماسكه، فالإرادة العامة هي إرادة الشعب ككل حيث يتم تشجيع الحوار بين مختلف الأطراف، وتجاوز الانقسامات العميقة.

4- إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات، من خلال ترسيخه لمبدأ سيادة القانون حيث يخضع الجميع بما فيهم حكام القانون، تدار فيه شؤون الدولة من خلال مؤسسات مستقلة ومنظمة وفقاً لقوانين واضحة، حيث تدار شؤون البلاد بفعالية وشفافية.

بشكل عام فإن نظرية العقد الاجتماعي في ليبيا إذا تم تطبيقها بشكل صحيح، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي، من خلال توفير إطار قانوني وسياسي واضح يحدد حقوق وواجبات الأفراد والدولة، كما توفر إطار للأخلاق والقانون حيث تحدد قواعد السلوك المقبولة والمعايير التي يجب على الأفراد الالتزام بها، وتعزز المشاركة السياسية المجتمعية، التي تساهم في بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع مما يقلل احتماليات الصراع ويؤسس لمستقبل أكثر استقرار ووئام.

الخاتمة:

1- قدمت نظرية العقد الاجتماعي إطار فلسفي لفهم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وأوضحت أن السلطة السياسية يجب أن تستمد شرعيتها من موافقة الشعب وأنها تعمل لخدمة مصالحه، فالحاكم وكيل للمحكومين يتم محاسبته إذا أخل بشروط العقد.

2- تحدد نظرية العقد الاجتماعي العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال إبراز أن المجتمع ليس مجرد تجمع عشوائي للأفراد، بل هو نتيجة لاتفاق ضمني بينهم يحدد حقوقهم وواجباتهم.

3- ساهمت نظرية العقد الاجتماعي في صياغة الدساتير الحديثة وإيجاد إطار نظري يبرر وجود الدولة من خلال تأكيدها على مبادئ أساسية كسيادة الشعب، وحقوق الأفراد، وحدود سلطة الدولة.

4- العقد الاجتماعي يشكل قاعدة أساسية في الفكر السياسي لأنه يوضح كيف يمكن للناس من خلال اتفاق طوعي أن يشكلوا مجتمعاً منظماً ويؤسسوا نظاماً سياسياً عادلاً ومستقراً هذا الاتفاق يعد أسس السلطة السياسية، وشرعية الدولة، ويشكل إطار للعلاقة بين الحاكم والمحكومين.

5- تؤثر نظرية العقد الاجتماعي في الفكر السياسي والقانوني الحديث وتلهم العديد من الدساتير والقوانين العديد من المبادئ كفكرة الحقوق الفردية، وفصل السلطات، وسيادة القانون، ولا سيما في سياق الديمقراطيات الليبرالية، حيث تؤكد على مبادئ السيادة الشعبية وأن الشعب

هو مصدر السلطة والسيادة وحماية الحقوق الفردية الطبيعية كحق الحياة والحرية والملكية، وتحديد سلطة الحكومة وجعلها محددة وقصيرة بموجب دستور وقانون.

6- الأصل في العقد الاجتماعي هو أن يكون ذو طبيعة تبادلية منفعية وألا يكون محكوماً بقيم جهة أو قبيلة، قائم على فكرة ذوبان الهويات على المستوى السياسي، والسيادة التامة للدولة على الذات الوطنية حيث يعتبر هذا الأستقلال شرطاً أساسياً لنجاح العقد الاجتماعي، فالدولة الخاضعة لسيطرة خارجية لن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، مما يجعل فكرة العقد الاجتماعي مجرد حبر على ورق، فغياب السيادة التامة للدولة يجعل من الصعب تحقيق الأمن والاستقرار وهما شرطان أساسيان لتحقيق العقد الاجتماعي.

7- يحتاج أفراد المجتمع الليبي إلى وعي متزايد بأهمية العقد الاجتماعي في بناء الدولة والمجتمع في ليبيا ويتطلب تطبيقها وعي مجتمعي بأهمية هذا العقد ودوره في تحقيق الاستقرار والديمقراطية واحترام القانون وأن التغيير يبدأ من الفرد والمجتمع، وليس فقط من الدولة.

8- يتطلب بناء عقد اجتماعي قوي في ليبيا معالجة شاملة للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على تحقيق التوافق الوطني، وبناء مؤسسات قوية قادرة على خدمة جميع المواطنين.

9- يعتمد مستقبل العقد الاجتماعي في ليبيا على قدرة الأطراف الليبية المتصارعة على تجاوز الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، والتوصل إلى توافق وطني حول دستور دائم.

قائمة المصادر والمراجع:

1- بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في الغلم السياسي، ط9، مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1990م.

2- جان جاك شوفالية، تاريخ الفكر السياسي، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية، 1985م، ص380.

3- ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الاسلامية، القاهرة، دار التراث، 1980م.

4- عبد الوهاب الكيالي، كامل زهير، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974.

5- عبد الفتاح غنيمة، نحو فلسفة السياسة، مصر، 1988م.

6- مصطفى خشيم، موسوعة علم السياسة، دار الجماهيرية، 1425.

7- لوك- هيوم- روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم احمد، القاهرة، دار القومية، 216.

8- محمد غلي ابو الريان، تاريخ الفكر الفلسفي، الفلسفة الحديثة، ط، الاسكندرية، دار الكتب الجامعية، 1969م.

9- محمد فتحي الشنيطي، في الفلسفة الحديثة والمعاصرة، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1998م.

10- علي عبد المعطي، السياسة اصولها وتطورها في الفكر الغربي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996م.